

المعاهدة الدولية
بشأن الموارد الوراثية النباتية
للأغذية والزراعة



منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



القرار 2023/4

تنفيذ استراتيجية التمويل

إنّ الجهاز الرئاسي،

وإذ يستلكر المواد 2-13 و 3-13 و 18 (ولا سيما 4-18) و 3-19 (و) من المعاهدة الدولية؛

وإذ يستلكر القرار 2019/3 الذي اعتمدت بموجبه استراتيجية تمويل المعاهدة الدولية للفترة 2020-2025، من أجل تعزيز توفر وشفافية وكفاءة وفعالية تأمين الموارد المالية لتنفيذ الأنشطة بموجب هذه المعاهدة، والذي قرّر بموجبه جعل اللجنة لجنة دائمة؛

وإذ يستلكر قراراته السابقة بشأن استراتيجية التمويل، وعلى وجه الخصوص، القرار 2022/4؛

1- يرحّب بتقرير اللجنة الدائمة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد (لجنة التمويل أو اللجنة) وبالتقدّم المحرز في تنفيذ استراتيجية التمويل منذ اعتمادها.

الجزء الأول: استراتيجية التمويل

2- يتذكّر بأن السنوات الثلاث الأولى من استراتيجية التمويل للفترة 2020-2025 قد نُفذت في الغالب خلال جائحة كوفيد-19، ما أثار تأثيراً كبيراً وسيظل يؤثر على السياسات العالمية والبيئة المالية والتشغيلية، ويشكر اللجنة على التوصيات بتحديث استراتيجية التمويل للاستجابة بفعالية إلى هذه الحالة وإلى المسائل الجديدة والمستجدة.

3- ويقرّر مراجعة الحدّ الزمني لاستراتيجية التمويل من الفترة 2020-2025 إلى الفترة 2020-2027 لتمكين المعاهدة من الاستفادة من الفرص وأوجه الزخم الناشئة عن اعتماد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، والسماح للجنة التمويل بدعم إنجاز عملية تعزيز النظام المتعدد الأطراف في فترة السنتين المقبلة.

4- ويطلب إلى لجنة التمويل أن تواصل الاضطلاع بدور ريادي في الماضي قدمًا في تنفيذ استراتيجية التمويل ورصدها سعياً إلى تقديم التوجيه الاستراتيجي اللازم وكذلك الإشراف التشغيلي على العمليات والأنشطة ذات الصلة باستراتيجية التمويل؛

5- ويدعو منظمة الأغذية والزراعة إلى إعطاء الأولوية لتنفيذ البرامج والمشاريع الداعمة لتنفيذ المعاهدة، ودعم الترابط القائم بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ، لا سيما من خلال عملها مع مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ، حسب الاقتضاء، والإسهام بنشاط في عمل اللجنة؛

6- ويتذكّر بأنّ الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل عنصر أساسي من عناصر استراتيجية التمويل، ويشكره على الجهود الحثيثة التي بذلتها للعمل مع اللجنة كمراقب نشط، من خلال توفير إسهامات لعمل اللجنة والتعاون مع أمانة المعاهدة في عدد من المبادرات المشتركة لتعبئة الموارد والتواصل؛

- 7- **ويشير** بقلق إلى غياب بعض الأقاليم عن اجتماعات لجنة التمويل أو انخفاض مشاركتها في هذه الاجتماعات، **ويحث** المجموعات الإقليمية والأطراف المتعاقدة على أن تراعي، عند ترشيح أعضاء اللجنة، خبرة المرشحين وجاهزيتهم للعمل؛
- 8- **ويقرر** إدراج تكاليف الاجتماعات والأعمال التحضيرية ذات الصلة للجنة التمويل في الميزانية الإدارية الأساسية، كما قد يعتمدها الجهاز الرئاسي، على أن تُستكمل بأي مساهمات طوعية متاحة لهذا الغرض، ويطلب إلى الأمين إدراج هذه التكاليف في الميزانية الإدارية الأساسية المعروضة على الجهاز الرئاسي للموافقة عليها في دوراته العادية؛
- 9- **ويدعو** الأطراف المتعاقدة والجهات المانحة، التي يمكنها القيام بذلك، إلى دعم عمل اللجنة، ولا سيما لمشاركة البلدان النامية.

الجزء الثاني: تعبئة الموارد

- 10- **يشجع** الأطراف المتعاقدة على تعبئة الموارد من مصادر مختلفة لتحقيق أهداف استراتيجية التمويل؛
- 11- **ويرحب** بالتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية إشراك قطاع تجهيز الأغذية التي تمت الموافقة عليها، **ويطلب** إلى اللجنة مواصلة تقديم تحديثات منتظمة إلى الجهاز الرئاسي بشأن تنفيذها؛
- 12- **ويشكر** ألمانيا وإيطاليا وآيرلندا وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية على مساهماتها المالية خلال الفترة 2022-2023 لصندوق أغراض المعاهدة الدولية المتفق عليها وموارد أخرى خاضعة لرقابة الجهاز الرئاسي المباشرة، **ويشجع** الأطراف المتعاقدة والجهات المانحة الأخرى على تقديم مساهمات مالية أيضاً إلى الصندوق لمواصلة دعم تنفيذ المعاهدة الدولية؛
- 13- **ويشكر أيضاً** الاتحاد الأوروبي وإيطاليا وهولندا والنرويج وسويسرا على المساهمات المالية التي قدموها دعماً للدورة الخامسة لصندوق تقاسم المنافع، **ويدعوها**، من خلال المناقشات الجارية مع الأمانة، إلى مواصلة تعزيز هذه العلاقة بهدف إقامة شراكة استراتيجية طويلة الأجل مع المعاهدة الدولية في المجالات ذات الاهتمام المشترك؛
- 14- **ويرحب** بالمدفوعات الإضافية القائمة على الاستخدام لصندوق تقاسم المنافع؛ **ويشدد** على الحاجة الماسة إلى ضمان تدفق معزز ويمكن التنبؤ به للموارد إلى الصندوق؛
- 15- **ويشكر** رابطة المهنيين الفرنسيين للبذور والنباتات (SEMAE) واتحاد قطاع البذور في الهند على مساهماتهما السخية في صندوق تقاسم المنافع، **ويدعو** القطاع الخاص والجهات الأخرى إلى تقديم أو مواصلة تقديم مساهمات مالية وزيادتها لتحقيق أهداف استراتيجية التمويل؛
- 16- **ويستذكر** أن النص المتعلق بالنطاق المستهدف لصندوق تقاسم المنافع لا يزال بين قوسين معقوفين في الفقرة 36 من استراتيجية التمويل، **ويشير** إلى ضرورة حل هذه المسألة؛
- 17- **ويشدد** على أهمية مواصلة العمل بشأن تعبئة الموارد والتواصل والترويج وتحديد الهوية المميزة للمعاهدة الدولية وحضورها في وسائل الإعلام لتعزيز تمويل صندوق تقاسم المنافع وصندوق الأغراض المتفق عليها للمعاهدة الدولية، وإبرازهما، ولا سيما لاستراتيجية التمويل.

الجزء الثالث: عمليات صندوق تقاسم المنافع

- 18- يشكر لجنة التمويل على تقديم توجيهات لعمليات صندوق تقاسم المنافع خلال فترة السنتين، وخاصة على عملها في إطلاق الدورة الخامسة لصندوق تقاسم المنافع، وإنجاز عملية اختيار المشاريع، وهو ما يسهم في تنفيذ النهج البرامجي للصندوق، على النحو الذي اعتمده الجهاز الرئاسي؛
- 19- ويرحب بتقرير صندوق تقاسم المنافع للفترة 2022-2023 المقدم إلى الجهاز الرئاسي، ويشدد على أهمية الإبلاغ عن نتائج المشاريع الجارية في إطار دورة المشاريع الرابعة والنتائج المتوقعة من دورة المشاريع الخامسة في إطار استراتيجية التواصل الأوسع نطاقاً للمعاهدة الدولية؛ وفي هذا الصدد، يطلب من الأمانة على مواصلة عقد إحاطات إقليمية لتزويد الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة بأحدث المعلومات عن التقدم المحرز وعن التطورات ذات الصلة، وكذلك لتلقي التعقيبات.

الجزء الرابع: الرصد والتعلم والاستعراض

- 20- يدعو الأطراف المتعاقدة والآليات والصناديق والهيئات الدولية ومجموعات أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية الأخرى إلى تقديم معلومات إلى الأمين لمساعدة لجنة التمويل على إجراء عمليات استعراض منتظمة لاستراتيجية التمويل، ويطلب إلى لجنة التمويل مواصلة العمل بالتعاون مع لجنة الامتثال للاتفاق على أفضل السبل لإدماج المعلومات في الصيغ القائمة لرفع التقارير؛
- 21- ويدعو الأطراف المتعاقدة إلى تزويد الأمانة بمعلومات عن نتائج تعزيز إدماج الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في الميزانيات والأولويات الوطنية لتطوير أدوات استراتيجية يمكن لجهات الاتصال الوطنية وغيرها من الجهات استخدامها لحشد موارد جديدة؛
- 22- ويدعو الأطراف المتعاقدة والآليات والصناديق والهيئات الدولية ومجموعات أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية الأخرى إلى تقديم معلومات إلى الأمانة تمكن لجنة التمويل من القيام على نحو أفضل بحشد التمويل من المصادر جميعاً لتنفيذ المعاهدة الدولية، وتحقيق تقاسم المنافع غير النقدية؛
- 23- ويشدد على أهمية إنجاز المنهجية لقياس تقاسم المنافع غير النقدية واختبارها، ويطلب إلى لجنة التمويل إيلاء الاهتمام لهذه المسألة في وقت مبكر في فترة السنتين 2024-2025.